



المنتدى الاقتصادي السعودي - الاماراتي

الرياض

13-14 مايو 2007

الجلسة الاولى

"تعزيز التجارة بين البلدين"

محور : دور الحكومة في خلق بيئة صالحة للتجارة البينية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحضور الكريم،



إنه لمن دواعي سروري و افتخاري أن أشارك معكم في فعاليات
المنتدى الاقتصادي السعودي- الاماراتي

وفي البداية أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الذين ساهموا في
تنظيم هذا الملتقى المتميز الذي يسهم ولا شك في تنمية وتطوير
العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتنمية التجارة البينية وتعزيز الفرص الاستثمارية وخلق تعاون بناء
ومباشر بين القطاع الخاص والحكومي في البلدين.

كما لا يفوتني في هذه المناسبة بأن أشيد بالاختيار الموفق جدا الذي إنتهى إليه المنظمون سواء
بخصوص محوري هذا الملتقى: "تعزيز التجارة بين البلدين" و " افاق الاستثمار المستقبلية" أو



لقد خطت دولنا في اطار مجلس التعاون الخليجي خطوات عظيمة نحو انشاء السوق الخليجية المشتركة. وفتخر جميعا باننا قد حققنا العديد من اهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من خلال العمل المشترك في اطار مجلس التعاون الخليجي واننا، برغم بعض الصعوبات، نسير بثبات في الاتجاه الذي يدعم ويقوي التبادل التجاري البيني وخصوصا بعد ان نجحنا في انشاء الاتحاد الجمركي واصبحنا على مشارف تحقيق وحدة اقتصادية جد متقدمة. لكن هذا يجب ان لا يلهينا عن مواصلة الجهود للقضاء على كل معوقات التبادل التجاري فيما بيننا.

يعتبر زيادة حجم التبادل التجاري بين الشركاء أحد أهم اهداف أي تجمع اقتصادي . فمن خلال تحرير التجارة من القيود المعيقة لها بين الشركاء يتم تحقيق اهداف اقتصادية اخرى مثل زيادة التخصص ، وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية ، وزيادة رقعة السوق وكفاءتها. وبالرغم من ان تحرير التجارة في اطار تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيه ، الا ان حجم هذه الزيادة ونموها يظل رهنا بعوامل اساسية مثل تنوع هيكل الانتاج بين الشركاء في التجمع الاقتصادي وسلامة البيئة والمناخ الاقتصادي لدى كل طرف فيه اضافة الى تناسق السياسات الاقتصادية بين اطرافه.

ولا شك ان ازالة او خفض العوائق التجارية بين الشركاء يمكن أن يتم بصورة أفضل إذا ما تم في سياق أوسع بحيث يشمل السياسات الداخلية المؤثرة على الاستثمار وعلى عمل قطاع الخدمات، أي من خلال الانتقال من التكامل البسيط المقنصر على تحرير التجارة في السلع إلى تكامل "أعمق" يعالج القيود المتعلقة بالسياسات المحلية.

لذلك فان العمل الجماعي يجعل من الأسهل تحقيق مكاسب مشتركة من خلال المساعدة على تخطي القيود السياسية أمام التحرير الواسع للتجارة.



وقد ادركت حكوماتنا مبكراً أن حرية التجارة هي أكفأ الطرق نحو تحقيق الرخاء لمنطقتنا وان أفضل وسيلة لتنمية التجارة البينية بين طرفين تكون من خلال تبادلها منح المعاملة التفضيلية للتجارة المتبادلة.

ولهذه الأسباب فإن حكومات دول مجلس التعاون شرعت منذ بداية إنشاء المجلس في مايو 1981 بتنسيق سياساتها الاقتصادية والتجارية من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 ، وتضمنت جملة الاهداف الاقتصادية الشمولية التي سعت الى تحقيقها والتي يمكن تلخيص بالاتي :

- 1- تحرير حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء بإزالة جميع القيود على الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال .
- 2- توحيد التعرفة الجمركية وإيجاد درجة من الحماية الجمركية المشتركة تجاه العالم الخارجي .
- 3- تنسيق وتوحيد الأنظمة التجارية والمالية والنقدية فيما بينها وتنسيقها مع العالم الخارجي .
- 4- تحقيق المواطنة الاقتصادية بالوصول إلى حرية ممارسة النشاط الاقتصادي وتملك العقار والتسوية في المعاملات بين المواطن المحلي ومواطني الدول الأعضاء .
- 5- تنسيق الخطط الإنمائية والسياسات البترولية داخلياً وخارجياً .
- 6- تنسيق النشاط الصناعي وتوحيد أنظمتها الصناعية ووضع سياسات التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الإنتاجية فيها .
- 7- توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار ، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية .
- 8- إنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات على أسس اقتصادية سليمة .
- 9- ربط ودعم التجهيزات الأساسية ، كشبكات الطرق والمواصلات والنقل والاتصالات ومصادر الطاقة والمياه .



10- دعم وتشجيع دور القطاع الخاص على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات .

وبغية تحقيق ترجمة عملية لهذه الاهداف الطموحة فقد كان من الضروري لحكوماتنا ان تتخذ مسارات متناسقة في مواجهة مستجات البيئة التجارية العالمية . فاما ان تنغلق على ذاتها وتطبق سياسات حمائية أو ان تشارك بفعالية في الاقتصاد العالمي . وقد اختارت دولنا فتح اسواقها للتجارة مع الشركاء الذين يتحلون بالمسؤولية لقناعتها بأن التنافس في الأسواق العالمية المختلفة يجعل اقتصادات دولنا أقوى وأكثر صلابة لمواجهة المنافسة في الاسواق المحلية . ولقد راينا، من خلال تجارب الاخرين، أن سياسات الحماية وارتفاع معدلات الرسوم الجمركية و الضرائب وزيادة التدخل الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي بذريعة تنظيمه لم يؤدي الى خلق النمو الاقتصادي المرجو .

لذلك فقد ارتات حكوماتنا بان دورها التنظيمي يتمثل في خلق مناخ اقتصادي وبيئة استثمارية تطلق العنان لقوى القطاع الخاص وتنمي روح الابتكار والمبادرة الفردية. وفي هذا المناخ يمكن لقطاع الاعمال وللشركات أن تتوسع وتخلق المزيد من الاعمال و الوظائف. وان دور الحكومة هو أن تساعد القطاع الخاص من خلال ضمان الشفافية في السياسات والاجراءات الحكومية وتشبيد البنى التحتية المناسبة والدفاع عن سيادة القانون. لان القطاع الخاص يبقى في نهاية المطاف هو الفاعل الرئيسي في قيادة عجلة الاقتصاد وتحقيق الرخاء الاقتصادي وهو ما يقود إلى أعلى معدلات النمو .

وقد اثبتت الدراسات و التجارب الدولية ان الروتين الحكومي غالبا ما يشكل عائقاً امام حرية حركة التجارة وتدفق الاستثمارات خصوصا عندما يكون هنالك العديد من اللوائح والجهات الرسمية التي تتدخل في انسياب التجارة سواء بذريعة الرقابة او التنظيم. وعلى سبيل المثال فان



ان مفهوم التجارة البينية يشير الى حجم التجارة المتبادلة بين طرفين في مجال السلع او الخدمات وتدفق الاستثمارات. ويتحدد حجم هذا التبادل بالمدى الذي يفرض به الطرفين قيود على التجارة والاستثمار بينهما. وتتلخص القيود التي عادة ما تفرضها الحكومات على حرية التبادل التجاري بالاتي: .

- سياسات الاستيراد (الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى والقيود الكمية وخص الاستيراد والاجراءات الجمركية)
- المواصفات والمقاييس ، ومتطلبات الفحص المخبري وملصقات التعريف بالمكونات و شهادات المنشأ والشهادات المتعلقة بصحة الانسان والنبات والحيوان والاجراءات المتعلقة بحماية البيئة وشهادات المطابقة الوطنية)
- الاجراءات المتصلة بالمشتريات الحكومية
- دعم الصادرات
- سياسات حماية الملكية الفكرية
- التشريعات والاجراءات المتعلقة بتنظيم تجارة الخدمات
- انظمة الاستثمار (نسبة الملكية الاجنبية ، نسبة المحتوى المحلي والنظام المعمول به بشأن تحويل الارباح وراس المال)



□ مدى توفر اطار قانوني ينظم المنافسة في السوق المحلي

وبالرغم من ان من حق كل حكومة ان تفرض اجراءات وادوات تمكنها من تنظيم وضبط سياساتها التجارية الا ان استعمال هذه الادوات لغايات حماية او مبالغة السلطات التنفيذية في تطبيقها سوف تؤدي لا محالة الى اعاقا انسيابية التبادل التجاري عبر الحدود .وعليه يتعين على كل حكومة ان تحرص شديد الحرص على الاستخدام المشروع لهذه الادوات فيما يفيد تدعيم العلاقات الاقتصادية مع شركائها التجاريين.

وعلى صعيد دور الحكومة في توفير بيئة اقتصادية داخلية متوازنة وسليمة .
فأن الحكومة ، كلاعب أساسي في الدورة الاقتصادية من خلال إنفاقها وضرائبها وقوانينها وتحكمها مباشرة بميزانيتها من خلال مدى نشاط القطاع العام فإنها تتحكم بشكل غير مباشر بأداء بقية الاقتصاد من خلال القوانين التي تضعها لتوجيه القطاع الخاص وحفزه أو إضعافه إذا كانت هذه القوانين ليست لمصلحته أو أن تطبيقها غير متوازن أو فعال.

بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة تلعب دوراً أساسياً في ضمان أداء القطاعات المختلفة ليس من خلال حرية العمل فحسب، إذ أن هذه الحرية قد لا تؤدي إلى نتائج المرجوة إذا لم تضمن الحكومة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي مدعوما بالإطار القانوني السليم الضروري لعمل المؤسسات الاقتصادية بشكل سليم ولعل أبرز مثال على ضرورة التدخل الحكومي هي حالات احتمال تعرض الاستقرار الاقتصادي في قطاع معين إلى التهديد من خلال خنق المنافسة فيه عن طريق الاحتكار واستخدام وسائل المنافسة غير المشروعة .



لذلك فيجب ان يتركز التدخل الحكومي في الاقتصاد بتهيئة المناخ المناسب للنمو والإشراف على الشروط والظروف المحيطة بهذا المناخ من أجل استمراريته ونجاح أهدافه في ظل الانفتاح الاقتصادي . ويتطلب هذا الدور استراتيجية لتطوير القطاع الخاص تتمثل بوجود بنية تشريعية للمنافسة والتحكيم واعتماد معايير الحوكمة ودعم سياسات جذب الاستثمار وفتح الاسواق الخارجية للصادرات الوطنية. هذا اضافة الى الدور الأساسي للحكومة المتمثل بتأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي لزيادة ثقة المستثمرين و إزالة التشوهات في الاقتصاد و تحسين مستويات معيشة السكان ومحاربة مظاهر الفقر وتشجيع المنافسة خاصة في المجالات الحديثة العهد في الاقتصاد مثل نقل التكنولوجيا . كذلك يتوجب على الحكومة العمل على ايجاد أجهزة حكومية فعالة وكفؤة من خلال التأهيل وجذب الكفاءات ب توفير الحوافز المادية وغير المادية لموظفي القطاع العام بالإضافة إلى وضوح الأنظمة والتعليمات والشفافية.

إن اندماج بلداننا بالاقتصاد العالمي يتطلب يتطلب سياسات تجارية واستثمارية أكثر تحرراً. لأن صغر حجم اقتصاد وأسواق بلداننا يحد من نشوء شركات فاعلة وقادرة على المنافسة. وإذا اجتمع ضيق الأسواق مع العوائق على التجارة فان فرص النمو وتنوع الانتاج تتضاءل. ولذلك فقد بادرت حكوماتنا الى انشاء شبكة من اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول المتقدمة واهم التجمعات الاقتصادية الدولية ومع اهم الشركاء التجاريين للتغلب على ضيق الاسواق المحلية وفتح مجالات جديدة للصادرات وتشجيع تنوع الانتاج واقامة الصناعات وتطوير تجارة الخدمات. الا ان المبادرة الحقيقية للاستفادة من هذه الاسواق تبقى مسؤولية القطاع الخاص. فالحكومات تعمل على تذليل العقبات وتهيئة المناخ لخلق الفرص الاستثمارية والتجارية بما يهيء لإحداث نمو معتمد على التصدير وبما يقود الى تنويع الانتاج والذي بدوره سيسهم في تنمية التجارة البينية.

وفي الختام فلا بد من التأكيد على تعظيم دور القطاع الخاص في تنمية التجارة الخارجية بصورة عامة والبينية بصفة خاصة عن خلال تنظيم لقاءات دورية لرجال الأعمال في البلدين للتعريف بالمشروعات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها ولمساعدة الحكومات في التعرف على احتياجاته والاستماع الى مقترحاته. ونؤكد ايضا على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات وتوفير التشريعات

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF FOREIGN TRADE



الإمارات العربية المتحدة
وزارة التجارة الخارجية

وزيادة الانفاق على البحث العلمي والتطوير وتهيئة البحوث والاستشارات فيما يتعلق بالهيكل
الإنتاجي والارتقاء بمستوى جودة السلع إلى مستويات تنافسية

وشكرا لحسن استماعكم